

خامساً : ويقال : ( صَعَّرَ ) وجهه إذا مال ، وعند تكرير لام الفعل للإلحاق بوزن ( دَحْرَجَ ) يزداد معناه حيث يقال : صَعَّرَ الشيء إذا دحرجه فاستدار<sup>(٤٨)</sup> .  
سادساً : وكذلك يقال : جَلَبَ البضاعة إلى السوق أخذها وساقها إلى مكان السوق وعند تكرير لام الفعل للإلحاق بـ ( دَحْرَجَ ) يصير ( جَلَبَبَ ) ومعناه ألبَسَ غيره الجلباب<sup>(٤٩)</sup> .

## ٢ - رأي في الإلحاق القياسي والسماعي :

بعد أن انتهينا من عرض آراء علمائنا الأقدمين في الإلحاق بين القياس والسماع - فيما سبق - لا بد لنا أن نرجح مانراه مقبولاً ، وهو أن هذا الإلحاق بنوعيه يعد سماعياً متوقفاً على ماورد عن العرب ، وفي كلامهم .  
ولو أخذنا الإلحاق في الأفعال ، وأمعنا النظر فيه ، لرأينا أن أحكام الأبواب كلها مقصورة على السماع<sup>(٥٠)</sup> .  
ومثلها الأسماء ، ويشمل ذلك ما تكررت لاه أو ما زيد فيه أحد أحرف ( سألتمونيها ) لغرض الإلحاق دون تفريق بينهما .  
فعندما ورد الفعل ( صَعَّرَ ) عن العرب لم يرد له نظير مما كررت لاه للإلحاق بـ ( دَحْرَجَ ) ، من نحو : ( ضَرَبَ ) ، فلم يقولوا : ( ضَرَبَبَ ) وعندما جاء في كلامهم ( رَمِدَد ) الذي كرروا لاه للإلحاق بوزن ( زَبْرَجَ ) لم يرد عنهم قولهم : ( ضَرَبَبَ ) ملحق بوزن ( زَبْرَجَ ) .  
فلما اقتصر الإلحاق بتكرير اللام على أسماء معروفة وأفعال معينة محفوظة ، حفظت هذه المفردات ونقلت بالسماع فقط من العرب ولا يمكن القياس عليها ، أو عدها مقيسة .  
وبناء على ذلك لا يمكن قبول ماذهب إليه القائلون بتقسيم الإلحاق إلى قياسي ، وآخر سماعي .

٤٨ - لسان العرب / صعر ١٢٦/٦ .

٤٩ - لسان العرب / جلب ٢٦٥/١ .

٥٠ - شرح معراج الأرواح لأحمد ديكنقوز ٢٤ .